

أثر أدوات التمويل الإسلامي على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

د. ياسر عبد طه الشرفا

أستاذ مشارك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم إدارة الأعمال والعلوم المالية

الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين

yshorafa@iugaza.edu.ps

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر أدوات التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على التمويل والاستثمار في تلك المصارف، وذلك من خلال تقييم الدور الاستثماري للبنك الإسلامي الفلسطيني، وقد استخدم البحث عددًا من المعايير تضمنت مجالات توظيف وتشغيل الأموال والأهمية النسبية لأدوات تشغيل الأموال فيها، وحجم الموجودات وحجم التمويل والاستثمار، وحجم إيرادات الاستثمار وكذلك الأهمية النسبية لأنواع الودائع. وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعتمد في توظيفها وتشغيلها لمواردها المالية المختلفة على المربحة للآمر بالشراء بشكل رئيس، بينما تضعف نسبة الاعتماد على الأدوات المالية الأخرى كالمضاربة والمشاركة وغيرها؛ مما أدى إلى ضعف حجم وتنوع دورها الاستثماري؛ وبمعنى آخر يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في أداة التمويل بالمربحة على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني. وبالمقابل فإنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتمويل في أداة التمويل بالمضاربة والمشاركة والمساومة والقرض الحسن وبطاقات الائتمان الإسلامية على حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية عينة الدراسة. وأوصى البحث سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة التي تراقب وتنظم كمية الائتمان الممنوح من قبل المصارف، أن تتدخل وتلزم المصارف الإسلامية بتنوع استثماراتها وأدوات التمويل المطبقة فيها. وإحداث نوع من الانسجام والتوازن في تقديم التمويل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للتماشي مع خطط المجتمع في التنمية الاقتصادية؛ باستخدام أدوات استثمارية تتلاءم مع احتياجات وطبيعة تلك القطاعات.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المصارف الإسلامية، أدوات التمويل.

المقدمة

أضحت المصارف الإسلامية ركنا هاما في الجهاز المصرفي -خاصة في الدول التي تعمل وفق النموذج المختلط بين المصارف التقليدية والإسلامية- والتي أصبحت تنافس البنوك التقليدية في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال استثماراتها وقيامها بدور الوسيط المالي؛ لتقدم أنموذجا يستبعد الفائدة - أخذًا وعطاءً - من فلسفة عملها، وقد لاقت إقبالا ملحوظًا بين جمهور المستثمرين والمجتمع؛ ما عزز من ثقة هؤلاء بها وزيادة حجم الودائع لديها؛ للقيام بدورها التنموي والاستثماري من خلال أدواتها الاستثمارية المختلفة؛ ولكن عددًا من هذه المصارف حادت عن الفلسفة التي أنشئت من أجلها، وفضلت الاستثمارات في المربحات ذات الطابع التجاري قصير الأجل الذي لا يتلاءم مع الاستثمار الحقيقي طويل الأجل لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية؛ فجاء هذا البحث ليسلط الضوء على الأدوات والصيغ الاستثمارية المطبقة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وخاصة أكبر بنك إسلامي فلسطيني وهو البنك الإسلامي الفلسطيني، هادفة إلى تقييم الدور الاستثماري الذي استطاعت أن تحققه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.



مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في ما تقدمه المصارف الإسلامية من منتجات تمويلية استثمارية، والتي تهدف من خلالها إلى تقديم منتجات خالية من الربا؛ لتحريك عجلة التنمية وخدمة المجتمع؛ ولهذه الأدوات أهمية بالغة في عمليات التمويل والاستثمار كما هو معلوم.

ونظرًا للدور المأمول من هذه المصارف حديثة النشأة ولمساهمتها ولو بشكل مقبول في التنمية الاقتصادية؛ فقد أشارت دراسة رزوق، محي الدين (2021) إلى أن تعدد وتنوع صيغ التمويل الإسلامية له دور فعال وهام في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، وأشارت دراسة نصرالله (2017) إلى أن الجزء الأكبر من التسهيلات التي تقدمها المصارف الإسلامية موجّهة نحو قطاع التجارة حيث بلغت نحو 43%؛ فهل استطاعت المصارف الإسلامية أن تلبّي ما كان يتطلع إليه المجتمع من رفاهية اقتصادية؟ وهنا جاء هذا البحث ليجيب عن هذا السؤال الرئيس التالي: ما دور أدوات التمويل في المصارف الإسلامية في تمويل عمليات الاستثمار؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهم أدوات التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية؟
- ما الدور الاستثماري لأدوات التمويل في البنك الإسلامي الفلسطيني؟
- ما أثر أدوات التمويل المطبقة في البنك الإسلامي على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل بأداة المرابحة للأمر بالشراء على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل بأداة المضاربة على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل بأداة المشاركة على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل أداة الإجارة المنتهية بالتملك على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل بأداة بطاقات الائتمان على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- الفرضية السادسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل بأداة الاستصناع على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- الفرضية السابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل بأداة المساومة على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- الفرضية الثامنة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل بأداة القرض الحسن على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على:

- الدور التمويلي والاستثماري للمصارف الإسلامية في فلسطين.
- التعرف على أدوات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية.
- تقييم الدور الاستثماري لأدوات التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية.
- بيان أثر أدوات التمويل الإسلامي على تنوع حجم الاستثمار في المصارف الإسلامية.

أهمية البحث

- تبرز أهمية هذه الدراسة في المساهمة في تأكيد الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية وتبسيط الضوء على أبرز وأهم أدوات التمويل الإسلامي المطبقة فيها.
- تحليل ومناقشة دور المصارف الإسلامية في جانب التمويل والاستثمار.
- المساهمة في تصويب آليات عمل المصارف الإسلامية نحو الاستثمارات ذات الأهمية المجتمعية.
- رفد وإثراء الدراسات المتعلقة بالدور الاستثماري للمصارف الإسلامية في فلسطين.

منهجية البحث

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إضافة للمراجع والمصادر والكتب والأبحاث والتقارير المالية والمواقع الإلكترونية ذات الصلة.

الدراسات السابقة

- 1- دراسة (رزوق، محي الدين، 2021) بعنوان «تنوع صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم الاقتصاد الوطني: دراسة حالة بنك البركة».

تناولت الدراسة موضوع تنوع صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم الاقتصاد الوطني، بهدف التعرف على مختلف صيغ التمويل الإسلامية، وتبسيط الضوء على الدور الفعال الذي تلعبه في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير ودفع عجلة التنمية. وقد قمنا بوضع فرضيات عديدة منها أن التمويل الإسلامي يوفر عدة أساليب تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الخاصة بالتمويل الربوي، وأن بنك البركة الجزائري - وكالة برج بوعرييج - يعتمد في تمويلاته على صيغة المرابحة بنسب مرتفعة عن غيرها من الصيغ. وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري، ومنهج دراسة الحالة في الفصلين التطبيقيين اللذان تطرقنا فيهما إلى تجارب دولية وهي تجربة بنك دبي الإسلامي الإماراتي وبنك فيصل الإسلامي السوداني، والتجربة الجزائرية بدراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعرييج. وقد أسفرت النتائج النهائية على أن تعدد وتنوع صيغ التمويل الإسلامية له دور فعال وهام في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية داخل المجتمع الجزائري.

- 2- دراسة (ملحم، 2021) بعنوان «صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الاستثمار».

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور صيغ التمويل المطبقة في البنوك الإسلامية الأردنية في التمويل والاستثمار من خلال تقييم الدور الاستثماري للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وقد استخدمت الدراسة خمسة معايير لتقييم هذا الدور، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الأردنية تعتمد في توظيف أموالها على أسلوبيين رئيسيين هما التمويل بالمرابحة والتمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك وتبتعد عن أسلوب المشاركة والمضاربة؛ مما أدى إلى محدودية دورها الاستثماري لارتباط المرابحات بالتمويل التجاري قصير الأجل، كما أوضحت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بصيغة المرابحة والبيع الأجل على حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية.

- 3- دراسة (Volker Nienhaus, 2020) بعنوان : Islamic Finance Reform :A Few Points to Ponder إصلاح التمويل الإسلامي: نقاط للتأمل.

أثبت التمويل الإسلامي جدواه الاقتصادية. ولكن في المقابل، يرى العديد من الناشطين في الصناعة والمراقبين الخارجيين ضرورة إصلاحه. ومن النقاط التي يجب تأملها عند التفكير في إصلاح التمويل الإسلامي ما يلي: (1) سيئير المعيار المحاسبي للتورق (التي ستصدر قريباً) نقاشاً جديداً حول المفاضلة بين الشكل والمضمون، (2) الإخفاق في تصنيف التمويل الإسلامي على أنه تمويل أخلاقي في الغرب، (3) احتمال أن تبني معايير تنظيمية من قبل السلطات التشريعية ينتج عنها مزيداً من الاختلاف في معايير الصناعة بدلاً من توحيدها، (4) استمرار إهمال تمويل الصناعات والتركيز على تمويل المستهلك وشراء المساكن في معظم الدول المتبينة للتمويل الإسلامي، (5) احتمال تعظيم أرباح مالكي البنوك الإسلامية بسبب استخدام صيغة موازية عند حساب الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي (6) وجود توقعات عالية وغير منطقية

تطالب المصارف الإسلامية بتبني صيغ المشاركة في ظل (7) الافتقار إلى مؤسسة مالية غير مصرفية تقوم بهذا الدور من خلال منصات تمويل اجتماعي مثل منصة الحساب الاستثماري الماليزي.

4- دراسة (زحاف، الطيب، 2019) بعنوان «دور التمويل الإسلامي في الاستثمار».

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آلية الاستثمار في النظامين الربوي والإسلامي، ومحاولة إثبات أن آلية الاستثمار في ظل التمويل الإسلامي، أكثر ارتباطاً بالأدوات التي توفرها منها في ظل التمويل الربوي. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكان من أهم النتائج المستخلصة، ما يلي: إن الاستثمار بحاجة لأموال، وذلك في النظام الربوي أو الإسلامي، والتمويل الربوي يعتمد على الفائدة الثابتة المضمونة، مهما كانت نتيجة المشروع. في حين يعتمد التمويل الإسلامي على قاعدة الغنم بالغرم، وتحمل النتيجة مع تقاسم المخاطر. تعد الصكوك الإسلامية وسيلة فعالة لتمويل البنى التحتية والمشاريع الكبرى تغني عن السندات الربوية. تمتاز الصيغ الإسلامية بالتنوع، وهذا يخدم أصحاب المشاريع الصغيرة ويمنحهم حرية التعاقد واختيار الصيغة أو الأسلوب المناسب لهم، مما يضمن لهم نجاح مشاريعهم، وتحقيق أهدافهم.

5- دراسة (نصرالله، 2017) بعنوان «أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين».

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أدوات التمويل الإسلامي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين ودراسة دورها في تمويل التنمية الاقتصادية، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات من العاملين في تلك المصارف بالإضافة إلى مصادر سلطة النقد الفلسطينية والبنوك، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من التسهيلات التي تقدمها المصارف الإسلامية موجّهة نحو قطاع التجارة حيث بلغت نحو 43% عام 2000 و27% عام 2010، وكان سبب هذا الانخفاض الأوضاع السياسية التي تمر بها فلسطين، وأوضحت الدراسة أسباب إقبال المتعاملين على التمويل الإسلامي هي شرعية تلك المعاملات التي تقدمها هذه المصارف وسهولة الإجراءات.

ما يميز هذه الدراسة:

- 1- الوقوف بالمناقشة والتحليل على الدور التمويلي والاستثماري للمصارف الإسلامية في فلسطين وخاصة أكبر البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.
- 2- التعرف على أهم أدوات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية.
- 3- تقييم الدور الاستثماري لأدوات التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية.
- 4- بيان أثر أدوات التمويل الإسلامي على تنوع حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

أدوات التمويل المطبقة في البنوك الإسلامية

أولاً: مفهوم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية

تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام المعاملات الإسلامية. وعرف النجار (1980) المصارف الإسلامية بأنها كيان ووعاء، يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق، ومن التصور إلى الواقع المحسوس، فهو يجذب رأس المال الذي يمكن أن يكون عاطلاً ليخرج أصحابه من التعامل به مع بيوتات يجدون في صدورهم حرجاً من التعامل معها. أما التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن أن يقال عنه هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض (الشلهوب، 2007). وتعتبر المصارف الإسلامية وسيطاً بين صاحب المال والمستثمر ليحصل كل منهما على حقه في نماء هذا المال، وبذلك فإن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تستهدف التنمية وتعمل في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وتلتزم بقيمها الأخلاقية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس

المال في المجتمع، بالإضافة إلى كونها مؤسسات تنموية اجتماعية، فهي مؤسسات مالية حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك التجارية من وظائف ومعاملات وهي مؤسسات تنموية لأنها تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته (شبير، 2007).

ثانياً - أهمية الدور التمويلي والاستثماري للمصارف الإسلامية

ترتكز فلسفة ونظرية المصارف الإسلامية خاصة في أعمال التمويل والاستثمار على عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التقليدية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين، وإنما تستبدلها بحصة من الربح، كما أنها تقوم بتوظيفها في مجالات التوظيف والاستثمار التي تجيزها الشريعة الإسلامية والأساليب المشروعة أيضاً (جبر، 2008). وبذلك أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة عن البنوك التقليدية وأكثر أحيانا مما دفع العديد من المستثمرين إلى الابتعاد عن الشبهات في الحلال والحرام.

نبذة عن المصارف الإسلامية في فلسطين التعريف وأدوات التمويل

مع قدوم السلطة الفلسطينية وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية، أولت سلطة النقد اهتماماً لإنشاء البنوك الإسلامية فكان من أهم البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني. ويعتبر العمل المصرفي في فلسطين حديثاً، فلم تكتسب البنوك الإسلامية الخبرة الكافية بهذا العمل، لذلك كانت معظم استثماراتها في الخارج في محال الإيداع لدى البنوك في الخارج، بينما معظم استثماراتها في الداخل كان في مجال المراجعات، رغم ذلك بدا هناك تطور واضح على موجودات البنوك الإسلامية في الفترة الأخيرة، كما تضاعف رأسمالها، وكذلك ارتفعت ودائع المتعاملين فيها مما يعكس الثقة الكبيرة والقبول الذي تلقاه من المتعاملين. كما يلاحظ أيضاً زيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية سنة بعد سنة. حيث استحوذت قطاعات الخدمات والتجارة والنقل والإنشاءات على الجزء الأكبر من التسهيلات التي تقدمها البنوك الإسلامية (جبر، 2008).

أولاً: التعريف

تأسست شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة عام 1995، وباشر البنك نشاطه المصرفي مطلع عام 1997، ويبلغ رأسماله المصرح به 100 مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد للسهم، ومنذ تأسيسه جرى زيادة رأس ماله المدفوع عدة مرات آخرها عام 2021 حتى أصبح 85 مليون دولار. يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال 44 فرعاً ومكتباً وأكثر من 82 جهاز صراف آلي في جميع أنحاء فلسطين، مما يؤكد هويته كأكبر شبكة مصرفية إسلامية في فلسطين، محققاً رؤيته بأن يكون البنك الفلسطيني الرائد في أنشطة وخدمات الصيرفة الإسلامية التي تلي احتياجات ومتطلبات العملاء. ويسعى البنك بشكل دائم لتلبية الاحتياجات المالية لكافة شرائح المجتمع المحلي، كما يسخر إمكانياته لتحقيق رسالته بالتميز في الأسواق المستهدفة من خلال تقديم الحلول المصرفية النوعية والعصرية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مع حرصه على تنمية وتطوير وجذب كوادر بشرية ذات كفاءة عالية لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية للعملاء وابتكار منتجات مصرفية تلي طموحاتهم وتحقق لهم تجربة مصرفية مميزة. ويعمل البنك وفق خطة مدروسة وممنهجة للتحويل الرقمي، نتج عنها إطلاق العديد من الخدمات والمنتجات الرقمية لعملائه وذلك لتمكينهم من التمتع بالخدمات المصرفية بسرعة وسهولة وعلى مدار الساعة، ويؤمن البنك بدوره في المساهمة في عملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع ذات أثر إيجابي ومستدام خاصة في قطاعي الصحة والتعليم.

لقد انعكست أعمال البنك بشكل إيجابي على جميع مؤشرات البنك المالية، فعلى الصعيد المالي أظهرت نتائج البنك ارتفاع حقوق الملكية إلى 138.64 مليون دولار مقارنة مع 123.33 مليون دولار عن العام الذي سبقه، ونمت موجودات البنك بنسبة 9.6% وبمبلغ مقداره 145 مليون دولار لتصل إلى 1,656 مليار دولار؛ كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10.78% وبمبلغ مقداره 125.25 مليون دولار لتصل إلى 1.290 مليار دولار، وارتفعت المطلوبات بنسبة 9.35% وبمبلغ مقداره 129.77 مليون دولار لتصل إلى 1,517 مليار دولار، وعلى صعيد الحصة السوقية للبنك في التمويلات المباشرة، فقد انخفضت من 8.79% في العام 2020 إلى 8.28% في العام 2021، أما الحصة السوقية للبنك في ودائع العملاء فقد ارتفعت من 7.70% في

العام 2020 إلى 7.81% في العام 2021. أما على صعيد الأرباح فقد حقق البنك أرباحًا صافية بعد الضريبة بلغت 13.68 مليون دولار بارتفاع نسبته 22.52% عن العام 2020 (التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

ثانيًا - الأدوات التمويلية والاستثمارية في المصارف الإسلامية

مع ظهور ونجاح فكرة المصارف الإسلامية كان لابد من تطوير أدوات ومنتجات استثمارية جديدة، يمكن أن تكون بديلاً للأدوات التقليدية المنتشرة في المصارف والمؤسسات المالية، والتي تعتبر غير متوافقة مع أحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تكون مثل هذه الأدوات والصيغ مساهمة في التنمية الاقتصادية، وتحقيق رغبات المجتمعات وحاجاتهم سواء كانت الرغبات والحاجات على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

ويمكن تناول هذه الأدوات فيما يلي (خوجة، 2014):

1- عقد المراجعة للأمر بالشراء

بيع المراجعة للأمر بالشراء أو للواعد بالشراء، أصبح منتشرًا بشكل كبير في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك أن المؤسسة المالية، وبطلب من العميل تقوم بشراء سلعة معينة سواء كانت للأفراد مثل السيارات أو المنازل أو غير ذلك، أو ما كان منه للمؤسسات أو الشركات مثل الأجهزة الطبية والمعدات والأجهزة التي تحتاجها المصانع، أو المواد الأولية التي يُحتاج إليها في المشاريع الإنشائية، على أساس أن طالب التمويل يشتري هذه السلعة بعد تملك المؤسسة المالية لها، مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة، ويزيد هذا الهامش وينقص حسب المدة التي يتم فيها السداد.

2- عقود التورق

التورق في الأساس مأخوذ من الورق وهو الفضة وذلك لأن طالب التمويل أو من يقدم على شراء مثل هذه السلع في الغالب ليس لديه الرغبة في تملك السلعة ولكن الغرض من ذلك الحصول على المال وأحد أشكال النقد في السابق هو الفضة، وهذا يفسر استخدام لفظ التورق للدلالة على أن رغبة من يدخل العقد في الحصول على النقد. والتورق هو أحد الصور التي تناولها الفقهاء في كتبهم ولكن يدرجونهم ضمن دراساتهم لما يسمى ببيع الأجل، والتورق يعتبر من صور البيع الأجل، إلا أن فقهاء الحنابلة استخدموا له مصطلح خاص وهو التورق، ثم أصبح هذا المصطلح متداولًا لدى الفقهاء المعاصرين والمهتمين بالدراسات المتعلقة بفقه المعاملات في الشريعة الإسلامية (القره داغي، 2007). أما فيما يتعلق بمظاهر مثل هذا النوع من العقود في المؤسسات المالية اليوم يمكن أن يُقال بأنه يأخذ عدة أشكال، ولعل من أبرزها:

أ- التورق التقليدي

لعل السبب في تسميته في التورق التقليدي هو أن هذا النوع من التورق هو أحد أشكال العقود التي تناولها الفقهاء في كتبهم. والمقصود به هو أنه عقد يشترك فيه ثلاثة أطراف حيث أنه يتم في العقد الأول بيع السلعة بسعر مؤجل، يكون غالبًا أعلى من السعر الحاضر، ومن ثم يقوم المشتري ببيعه في السوق إلى شخص آخر غير البائع الأول بأقل من السعر الأول ليحصل على النقد، مع العلم بأنه في هذا العقد ليس هناك أي ترتيب مسبق بين البائع في العقد الأول والمشتري في العقد الثاني. هذا النوع من العقود لا يزال يمارس على مستوى الأفراد إذ أن كثير من المؤسسات المالية تباشر عملية بيع مراجعة للأفراد وهم بالتالي يتولون عملية تسهيل هذه المنتجات في السوق (الخياط، 2009).

ب- التورق المصرفي المنظم

التورق المصرفي المنظم هو أيضا أحد أشكال التمويل الذي تباشره عدد من المصارف التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة، وقد أخذ هذا العقد في الانتشار بشكل كبير بين كثير من المصارف في منطقة الخليج، على أساس أن بعض العلماء يرون جواز التعامل بمثل هذا النوع من العقود، وكانت بداية مثل هذا العقد في مطلع هذا العقد تقريبا، وقد تم تطوير هذا العقد ليكون أكثر ملائمة لأحكام الشريعة، ومن أبرز أشكال هذا العقد هو أن يقوم المصرف بشراء معادن ثم يبيعها على الأفراد أو المؤسسات مراجعة، ومن ثم ترتيب عملية بيع تلك المعادن نيابة عن عملائه - بصفته وكيلًا عنهم - وذلك في السوق العالمية، ومن ثم إيداع تلك المبالغ في حسابات عملائه. ولهذا النوع أشكال أخرى سواء بعرض أنواع أخرى من السلع خصوصا السلع المحلية أو بتقديم خدمات أخرى مثل البطاقات الائتمانية (العيفة، 2021).

3- عقود الإجارة:

أما بالنسبة لتطبيقاتها في المؤسسات المالية اليوم، فمن أبرز صورها ما يسمى بالتأجير المنتهي بالتمليك، وذلك أن المؤسسة المالية تقوم بشراء عين، ومن ثم تؤجرها لشخص على أساس أنه في نهاية العقد بإمكانه تملكها بسعر قد يكون منخفض نوعاً ما، وقد يكون تملكه لها بسعرها في السوق، أو في بعض الأحيان بدون مقابل، وهذا يعتمد على العرض الذي يقدمه المصرف (قنطقي، 2015).

4- عقود المشاركة (الشلهوب، 2007):

من صور هذه الشركة في المصارف الإسلامية اليوم ما يسمى بالمشاركة المتناقصة، سواء كان ذلك بغرض الاستثمار، أو بقصد تمويل الأفراد أو المؤسسات وذلك لتوفير احتياجاتهم. ومن أبرز أشكال هذا النوع من التمويل ما هو منتشر اليوم في كثير من الدول الأوروبية مثل بريطانيا، وهو تمويل شراء المساكن للأفراد، ومن الممكن أن يكون هذا العقد لغرض تجاري مثل المشاركة في شراء عقار أو ما يمكن تأجيره بشكل عام ويتولى طالب التمويل عملية دفع قسط الإيجار للمصرف بقدر نصيبه في العقار أو أن يتولى إدارة العين المملوكة، ويعطي المصرف قسطه من الأجرة أو الربح حسب الاتفاق، ومن ثم يعمل طالب التمويل على دفع مبلغ إضافي كل شهر على سبيل المثال ليتملك حصة المصرف خلال مدة معينة.

5- المضاربة

شركة بين اثنين أحدهما بالمال، والآخر بالعمل، وهذا النوع من العقود بدرجة بعض الفقهاء ضمن عقد الشركة بشكل عام وبعضهم يجعله عقد مستقل.

وله عدة تطبيقات في المصارف اليوم مثل أن يدفع المصرف المألاً إلى من يرغب في إنشاء مصنع، أو لديه رغبة في الزراعة، أو يمكن أن يدخل المصرف كشريك في شركة استثمارية قائمة عبر تمويلها ومن ثم تقاسم الأرباح حسب الاتفاق بينهما، ولعل هذا النوع من العقود ركز عليه الدكتور النجار في تجربة بنوك الادخار المحلية (عريقات، 2010).

6- عقد القرض:

والمقصود به القرض الحسن، وهذا النوع من العقود غرضه تبرعي وليس استثماري بمعنى أن المصرف لا يحقق عائداً مباشراً منه، ولكن يمول منشأة معينة لفترة ما على أساس أن ترد المؤسسة المبلغ المقترض دون زيادة، خلال مدة متفق عليها. وهذا النوع من العقود تطبيقاته قليلة في المصارف اليوم وذلك لأنها لا تحقق عائداً للمصرف إلا أنها من الممكن تقديم مثل هذا النوع من القروض بهدف ربحي غير مباشر وهو كخدمة لعملاء البنك الخاصين مثلاً. وهذا يمثل عامل جذب للمتعاملين.

7- عقد السلم

هذا النوع من العقود يمكن أن نعرفه بأنه بيع سلعة معلومة، إلى أجل معلوم، وذلك بثمن معلوم حال عند العقد. وهذا النوع من العقود يمكن الاستفادة منه في تمويل المشاريع العقارية من خلال التزام الشركة بتوفير وحدات سكنية للممول مقابل التمويل، ومن ثم وبعد استلام تلك الوحدات يتولى المصرف عرضها للبيع بالتقسيط فيتحقق له الربح من خلال الشراء بسعر مخفض من الشركة العقارية نتيجة لتقديم سداد المبلغ، وفي نفس الوقت يبيعها الممول بسعر أعلى لمن يرغب بشرائها بالتقسيط، بالإضافة إلى أن هذا النوع من العقود يمكن ممارسته من خلال الدخول في عقود بيع الأجل، خصوصاً فيما يتعلق بالمعادن أو المنتجات الضرورية مثل الأرز والقمح، بل بالإمكان أن يتم استخدام مثل هذا العقد في تمويل المشاريع البتروكيمياوية، من خلال إعطاء مبلغ تمويل كقيمة لمنتج تنتجه الشركة على أساس أن يكون تسليم المنتج بعد عدد من السنوات (جير، 2008).

8- عقد الاستصناع

هو التعاقد على صنع شيء، بأوصاف معلومة، مادته من الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد. أما فيما يتعلق بارتباطه بأدوات التمويل التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية، فهذا النوع من العقود يتناسب مع المشاريع الكبرى مثل مشاريع المقاولات أو حتى بناء المساكن، وذلك بأن يتولى المصرف تمويل شركة عقارية لبناء مساكن مثلاً نظراً لعدم كفاية المال الذي لديها لإتمام المشروع، وبعد الانتهاء من المشروع تتولى المصارف بيع تلك الوحدات بالتقسيط.

وهناك ما يسمى الاستصناع الموازي والذي يلعب فيه المصرف التمويل من الباطن لإنشاء مشاريع كبيرة مثل المجمعات التجارية والسكنية (جبر، 2008).

تقييم الدور التمويل والاستثماري لأدوات التمويل الإسلامي في البنك الإسلامي الفلسطيني

بعد أن تم الحديث عن أدوات التمويل المطبقة والمستخدم في البنك الإسلامي الفلسطيني يعرض الباحث هنا دراسة تطبيقية محورها تقييم الأداء الاستثماري لأدوات التمويل في البنك الإسلامي الفلسطيني للفترة الزمنية من 2011 إلى 2021.

معايير تقييم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية.

سيتم تقييم الأداء الاستثماري لأدوات التمويل في البنك الإسلامي الفلسطيني للفترة الزمنية من 2011 إلى 2021 من خلال المجالات التالية:

- أولاً: مجالات توظيف واستثمار الأموال في البنك الإسلامي الفلسطيني.
- ثانياً: الأهمية النسبية لأساليب التوظيف في البنك الإسلامي الفلسطيني.
- ثالثاً: حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني.
- رابعاً: الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية في البنك الإسلامي الفلسطيني.
- خامساً: حجم إيرادات الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني.

تقييم الدور التمويلي والاستثماري لأدوات التمويل في البنك الإسلامي الفلسطيني

أولاً - مجالات توظيف واستثمار الأموال في البنك الإسلامي الفلسطيني

تضمنت عمليات التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني عددا من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والمتنوعة؛ ولكن بنسب مختلفة لكل مجال، وعلى نحو ما سيتضح في هذه الدراسة، وتوضح الجداول التالية تلك المجالات، ونسبة التوظيف في كل قطاع إلى إجمالي التوظيفات المذكورة.

جدول رقم (1)

مجالات توظيف واستثمار الأموال في البنك الإسلامي الفلسطيني

القطاع/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعي	1.42	1.33	3.9	6.8	4.8	8.5	10	9	23.18	5.77	22
الصناعي	0.36	0.819	0.756	1.15	1.9	1.6	1.5	1.5	6.44	3.41	5.6
التجاري	28.4	28.2	31.5	77.4	100	151	202	254.8	211.5	237.9	238.5
العقاري	46	62	69.3	85	138	156	175.7	169.4	146.5	118.8	119
استهلاكي	24	29.7	38	65	85	99	93.5	94.5	179.5	190	200
أخرى	13.3	7.8	17.6	16	11	13	15.9	39	58.3	66.5	50.5
المجموع	113.48	129.849	161.056	251.35	340.7	429.1	498.6	568.2	625.42	622.38	635.6

المصدر: تقارير البنك الإسلامي الفلسطيني 2011-2022

جدول رقم (2)

الأهمية النسبية لمجالات توظيف الأموال في البنك الإسلامي الفلسطيني

القطاع/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
الزراعي	4.71	1.02	2.42	2.71	1.41	1.98	2.01	1.58	3.71	0.93	3.46	2.36
الصناعي	0.32	0.63	0.47	0.56	0.37	0.30	0.26	0.26	1.03	0.55	0.88	0.53
التجاري	25.03	21.72	19.56	30.79	29.35	35.19	40.51	44.84	33.82	38.22	37.52	32.41
العقاري	40.54	47.75	43.03	33.82	40.50	36.36	35.24	29.81	23.42	19.09	18.72	33.48
استهلاكي	21.15	22.87	23.59	24.95	23.07	18.75	16.63	16.63	28.70	30.53	31.47	24.33
أخرى	11.72	6.01	10.93	6.37	3.23	3.03	3.19	6.86	9.32	10.68	7.95	7.21
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني 2011-2022

أساليب التوظيف في البنك الإسلامي الفلسطيني
جدول رقم (3)

الأسلوب السنة /	2011	%	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	المتوسط	
مربحة	183.8	13.96657	204.6	13.08511	263.7	12.72637	333.7	12.38853	412.3	12.38853	599	12.01071	744.6	12.2446	888.7	12.61988	943.4	12.89943	1150.9	12.88740	1750.9	12.88740	988.7	12.90236
بطاقات ائتمان إسلامية	0	0	0	0	0	0	22.1	0	5.86362	22.1	9	2.00848	13.3	2.00848	18.5	2.05882	23.1	2.31200	21.5	3.32017	20.6	2.9423	2.184797	19.2
إجارة منتهية بالتملك	4.9	0.37234	5.7	0.78243	6	0.849858	5.3	1.406209	4.9	1.093506	4.5	0.696594	3.8	0.681981	3.5	0.681981	4.7	0.507909	3.5	0.681981	8	0.59865	1.035503	9.1
مضاربة	0	0	0	0	0	0	5.6	1.485805	7.2	1.606784	8.4	1.606784	10.5	1.30031	11.5	1.884422	8	1.668843	10.5	1.884422	14.6	1.377709	8.9	1.294354
استصناع	994	75.53191	488	166.98696	408.1	166.98696	4	57.80453	5.8	1.061289	8.9	1.294354	14.6	1.377709	17	2.620244	26.7	2.466986	14.4	2.045944	11.4	1.176471	7.6	1.00424
مساهمة	0	0	0	0	0	0	2.3	0.610241	2.3	0.610241	2.3	0.610241	2.3	0.610241	2.3	0.610241	2.3	0.610241	2.3	0.610241	2.3	0.610241	2.3	0.610241
مشاركة	0	0	0	0	0	0	1.7	0.451048	2.4	0.535595	2.5	0.386997	2.5	0.386997	2.5	0.386997	2.5	0.386997	2.5	0.386997	2.5	0.386997	2.5	0.386997
قرض حسن	133.3	10.12918	30.2	4.145504	28.2	4.145504	2.2	3.994334	2	0.583709	1.8	0.446329	1.5	0.278638	1.4	0.269203	1.6	0.203164	1.4	0.269203	14	0.203164	4.3	1.629044
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني 2011-2021

يلاحظ من الجدول (1) والجدول (2) أن البنك الإسلامي الفلسطيني استثمر في عدة قطاعات اقتصادية، وقد كانت معظم استثماراته في القطاع التجاري حيث بلغ متوسط نسبة التمويل لهذا القطاع خلال فترة الدراسة 238.5%، يليه القطاع الاستهلاكي بنسبة متوسط 200%، ثم القطاع العقاري. حيث بلغ متوسط النسبة 119%، ثم قطاعات أخرى حيث بلغت نسبة المتوسط 22%، بينما كانت أقل نسبة للقطاع الزراعي والصناعي فقد بلغت في المتوسط 2% و0.5% على التوالي. ويؤثر انخفاض وتدني نسبة قطاعي الزراعة والصناعة إلى ضعف وانخفاض وتنوع الاستثمارات طويلة المدى في البنك الإسلامي الفلسطيني؛ إذ يحتاج الاستثمار والتمويل لهذين القطاعين الهامين تمويل طويل الأجل؛ فضلا عن وجود مخاطر في الاستثمار في هذين القطاعين. ولعل هذا يتوافق مع دراسة (ملحم وآخرون، 2021). والتي أشارت نتائجها إلى ضعف استثمارات المصارف الإسلامية طويلة الأجل وتركزها في القطاع التجاري.

ثانياً - الأهمية النسبية لأساليب التوظيف في البنك الإسلامي الفلسطيني.

يستخدم البنك الإسلامي الفلسطيني عددا من أدوات التمويل والاستثمار والتي تتماشى مع احتياجات الجمهور الفلسطيني، من مربحة للواعد بالشراء وإجارة ومضاربة ومشاركة، وتوضح الجداول التالية أهم الأدوات المطبقة والأكثر استخداما في البنك المذكور، وذلك على النحو التالي.

يمكن من ملاحظة واستقراء الجدول (3) والجدول (4) أن أكثر توظيفات التمويل في البنك الإسلامي الفلسطيني تتمثل في المربحة حيث بلغت نسبة متوسط استخدام هذه الأداة 72% خلال فترة الدراسة من إجمالي التوظيفات وتشمل هذه المربحات الداخلية والخارجية، يلها في التطبيق أداة الاستصناع حيث بلغ متوسط النسبة لها 20% من إجمالي التوظيفات، يلها بطاقات الائتمان الإسلامية 2% ثم القرض الحسن والإجارة المنتهية بالتمليك والمضاربة والمساهمة والمشاركة بنسبة بين 1% وأقل من 1%. ويلاحظ الباحث الانخفاض والضعف الملحوظ في تطبيق أدوات التمويل بالمشاركة والمضاربة والإجارة والتركيز على التمويل بالمربحة الأداة التقليدية في التمويل الإسلامي، وهذا

يؤكد ضعف حجم وتنوع الاستثمارات في البنك الإسلامي الفلسطيني مع غلبة الموارد قصيرة الأجل في البنك وتتماشى هذه النتيجة مع دراسة (نصر الله، 2017) التي أشارت لوجود قصور في التوظيفات طويلة الأجل.

جدول رقم (4)

الأهمية النسبية لأساليب التوظيف

الأسلوب/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
مراوحة	13.97	28.09	37.35	88.54	92.01	92.72	88.73	89.94	88.74	87.37	90.24	72.52
بطاقات ائتمان إسلامية	0.00	0.00	0.00	5.86	2.01	2.06	3.32	3.12	2.94	2.40	2.18	2.17
إجارة منتهية بالتمليك	0.37	0.78	0.85	1.41	1.09	0.70	0.68	0.51	0.60	0.93	1.04	0.81
مضاربة	0.00	0.00	0.00	1.49	1.61	1.30	1.88	1.67	1.02	0.93	0.00	0.90
استصناع	75.53	66.99	57.80	1.06	1.29	1.38	2.62	2.47	3.40	3.96	3.87	20.03
مساومة	0.00	0.00	0.00	0.61	1.00	1.18	2.05	2.09	3.10	2.78	2.18	1.36
مشاركة	0.00	0.00	0.00	0.45	0.54	0.39	0.45	0.00	0.00	0.00	0.00	0.17
قرض حسن	10.13	4.15	3.99	0.58	0.45	0.28	0.27	0.20	0.20	1.63	0.49	2.03
	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني 2011-2021

جدول رقم (5)

حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني (مليون)

السنة	مجموع الموجودات	معدل نمو التمويل والاستثمار	معدل نمو التمويل والاستثمار	معدل نمو التمويل والاستثمار
2011	393	187	8%	12%
2012	423	209	19%	29%
2013	502	269	19%	31%
2014	595	353	13%	26%
2015	675	446	20%	21%
2016	809	541	25%	14%
2017	1001	619	9%	10%
2018	1103	680	19%	13%
2019	1318	770	15%	14%
2020	1511	885	10%	0.70%
2021	1656	890		

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني 2011-2021

جدول رقم (6)

الأهمية النسبية لأنواع الودائع في البنك الإسلامي الفلسطيني

السنة	الودائع الاستثمارية	معدل نمو الودائع الاستثمارية	إجمالي الودائع الاستثمارية	نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع
2011	209	301	69%	
2012	234	354	12%	66%
2013	278	402	19%	69%
2014	310	456	12%	67%
2015	365	537	18%	67%
2016	448	652	23%	68%
2017	549	810	23%	67%
2018	644	904	17%	71%
2019	736	1055	14%	70%
2020	768	1164	4%	66%
2021	901	1290	14%	70%

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني 2011-2021

ثالثاً - حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني

ولقياسه يستخدم الباحث حجم الموجودات الإجمالية ومعدل نموها، ويوضح الجدول التالي حجم التمويل والاستثمار ونسبته إلى إجمالي الموارد.

يلاحظ من الجدول (5) الارتفاع والتطور المستمر لموجودات البنك الإسلامي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، وهذا يشير للمعدلات الإيجابية لنمو الموجودات ويلاحظ الباحث أيضاً زيادة مبالغ التمويل والاستثمار في البنك خلال فترة الدراسة، وكان أعلى معدل نمو للتمويل والاستثمار في البنك في عام 2014 بنسبة 31%، يليه عام 2013 كان معدل نمو بنسبة 28%، بينما كانت أقل نسبة معدل نمو عام 2021 0.6%.

رابعاً - الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية في البنك الإسلامي الفلسطيني

وتقاس هذه الأهمية من خلال نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع ومعدل نمو الودائع الاستثمارية.

يمكن النظر للودائع على أنها قوام حياة المصارف التجارية بعامة ذلك أنها المصدر الرئيس لمكونات مصادر الأموال الخارجية في المصارف التجارية؛ فضلاً عن المصارف التجارية الإسلامية. ويوضح الجدول التالي الأهمية النسبية للودائع في البنك الإسلامي الفلسطيني ومعدلات نموها في فترة الدراسة المشار إليها.

يلاحظ من الجدول رقم (6) الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية في البنك الإسلامي الفلسطيني والتي تم قياسها باستخدام نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع، كما يوضح الجدول معدل نمو الودائع الاستثمارية، ويبين الجدول زيادة مبالغ الودائع الاستثمارية مع انخفاض معدل النمو في عام 2020، ويظهر من الجدول أن نسبة

جدول رقم (7)
حجم إيرادات الاستثمار
المشترك في البنك
الإسلامي الفلسطيني

إيرادات السنة الاستثمار المشترك	معدل النمو
2011	1699
2012	1862
2013	2474
2014	2402
2015	2539
2016	4029
2017	4326
2018	6107
2019	7186
2020	6921
2021	7635

المصدر: التقارير السنوية للبنك
الإسلامي الفلسطيني 2011-2021

الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع في البنك الإسلامي الفلسطيني تراوحت بين 66% و71% وهذا يعني أن الودائع الاستثمارية تشكل النسبة الأكبر من الودائع في البنك الإسلامي الفلسطيني.

خامسًا - حجم إيرادات الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني

ويمكن لقياس حجم إيرادات الاستثمار استخدام حجم إيرادات الاستثمار المشترك ومعدل نموها والأهمية النسبية لكل إيراد كما هو مبين في الجدول التالي:

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن إيرادات الاستثمار المشترك في البنك الإسلامي الفلسطيني في ازدياد مستمر، خاصة في الأعوام 2016 و2018 لتستقر في العام 2019 بنسبة 18% ما عدا العام 2020 حيث تراجعت إيرادات الاستثمار بنسبة سالبة -4% وكان أعلى معدل لنمو إيرادات الاستثمار في عام 2012.

يوضح الجدول رقم (8) والجدول رقم (9) مصادر إيرادات الاستثمار والأهمية النسبية لهذه الإيرادات، بحيث يتضح للباحث من الجدول أن أهم مصادر إيرادات الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني هي إيرادات بيع المربحة للأمر بالشراء بحيث بلغت الأهمية النسبية لهذه الإيرادات 89%، يليها إيرادات الإجارة المنتهية بالتملك 5.7% وإيرادات الاستصناع وعوائد استثمارات لدى سلطة النقد بنسب أقل من 2%.

جدول رقم (8)

مصادر إيرادات الاستثمار المشترك في البنك الإسلامي الفلسطيني

الإيراد/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
إيرادات بيع المربحة للأمر بالشراء	14.306	14.655	18.254	22.357	27.916	35.519	38.847	42.666	43.81	44.003	47.261	
إيرادات تورق	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.47	2.465	0.266818
إيرادات تمويل استصناع	0.92	0.42	0.22	0.126	0.333	0.628	0.848	1.094	1.641	2.052	2.347	0.966273
إيرادات تمويل المساومة	0	0	0	0.48	0.24	0.403	0.642	0.868	1.41	1.497	1.374	0.628545
عوائد استثمارات لدى بنوك إسلامية	0	0.17	1.306	0.7	0.443	0.91	0.472	0.646	1.041	0.697	0.912	0.663364
إيرادات إجارة منتهية بالتملك	0.3	0.449	0.37	0.353	0.388	0.366	0.308	0.265	0.254	0.584	0.272	0.355364
إيرادات مضاربة	0	0	0	0	0	0.8	0.412	0.107	1.762	0	0	0.280091
إيرادات مشاركات	0	0	0	0	0	0	0	0.874	0	0	0	0.079455
عوائد استثمارات لدى سلطة النقد	0.981	1.561	0.813	0.455	0.11	0	0	0	0	0	0	0.356364
إجمالي مصادر إيراد الاستثمار	16.507	17.255	20.963	24.471	29.43	38.626	41.529	46.52	49.918	49.303	54.631	35.37755

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني 2011-2021

جدول رقم (9)

الأهمية النسبية لمصادر إيرادات الاستثمار المشترك في البنك الإسلامي الفلسطيني

الإيراد/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
إيرادات بيع المربحة للأمر بالشراء	86%	84%	87%	91%	95%	92%	94%	92%	88%	89%	87%	89.5%
إيرادات تورق	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1%	5%	0.5%
إيرادات تمويل استصناع	6%	2%	1%	0.5%	1%	2%	2%	2%	3%	4%	4%	2.5%
إيرادات تمويل المساومة	0	0	0	2%	1.0%	1%	2%	2%	3%	3%	3%	1.5%
عوائد استثمارات لدى بنوك إسلامية	0	1%	6%	3%	2%	2%	1%	1%	2%	1%	2%	1.9%
إيرادات إجارة منتهية بالتملك	2%	3%	2%	1%	1%	1%	1%	0.5%	0.5%	1%	0.5%	5.7%
إيرادات مضاربة	0	0	0	0	0	2%	1%	0.20%	4%	0	0	0.7%
إيرادات مشاركات	0	0	0	0	0	0	0	2%	0	0	0	0.2%
عوائد استثمارات لدى سلطة النقد	6%	9%	4%	2%	0.30%	0	0	0	0	0	0	1.9%
إجمالي مصادر إيراد الاستثمار	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100.0%

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني 2011-2021

الجانب العملي والتعريف بالتحليل المستخدم ومتغيرات الدراسة

- المتغير التابع: حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني
- المتغير المستقل: أدوات التمويل في البنك الإسلامي الفلسطيني، وهي (مراوحة، وبطاقات ائتمان إسلامية، وإجارة منتهية بالتملك، ومضاربة، واستصناع، ومساومة، ومشاركة، وقرض حسن). وسوف يستخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وقياس أثر أدوات التمويل المستخدمة في البنك الإسلامي الفلسطيني على حجم التمويل والاستثمار خلال الفترة 2011-2021.

ولاختبار العلاقة بين حجم التمويل والاستثمار وكل من أدوات التمويل (مراوحة، وبطاقات ائتمان إسلامية، وإجارة منتهية بالتملك، مضاربة، استصناع، مساومة، مشاركة، قرض حسن): تم استخدام اختبار بيرسون لاختبار العلاقة بين حجم التمويل والاستثمار وكل من أدوات التمويل (مراوحة، وبطاقات ائتمان إسلامية، وإجارة منتهية بالتملك، مضاربة، استصناع، مساومة، مشاركة، قرض حسن)، وتبين النتائج في جدول (10) أنه يوجد علاقة بين حجم التمويل والاستثمار وأدوات التمويل من (مراوحة، وبطاقات ائتمان إسلامية، استصناع، مساومة) حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.000، 0.011، 0.036، 0.000 على الترتيب وهي أقل من 0.05، كما تبين النتائج بعدم وجود علاقة بين حجم التمويل والاستثمار وأدوات التمويل من (إجارة منتهية بالتملك، مضاربة، مشاركة، قرض حسن) حيث إن القيمة الاحتمالية لكل منهما تساوي 0.310، 0.266، 0.540، 0.111 على الترتيب وهي أكبر من 0.05.

جدول رقم (10)

اختبار بين حجم التمويل والاستثمار وكل من أدوات التمويل

(مراوحة، وبطاقات ائتمان إسلامية، وإجارة منتهية بالتملك، مضاربة، استصناع، مساومة، مشاركة، قرض حسن)

المتغير التابع	الإحصاءات	مراوحة	بطاقات ائتمان إسلامية	إجارة منتهية بالتملك	مضاربة	استصناع	مساومة	مشاركة	قرض حسن
Pearson Correlation	.978**	.756*	.358	.389	.664*	.957**	.221-	.535-	
Sig. (2-tailed)	.000	.011	.310	.266	.036	.000	.540	.111	
N	10	10	10	10	10	10	10	10	10

اختبار أثر أدوات التمويل الإسلامي (مراوحة، وبطاقات ائتمان إسلامية، وإجارة منتهية بالتملك، مضاربة، استصناع، مساومة، مشاركة، قرض حسن) على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي التدريجي المتعدد لاختبار أثر أدوات التمويل الإسلامي (مراوحة، وبطاقات ائتمان إسلامية، وإجارة منتهية بالتملك، مضاربة، استصناع، مساومة، مشاركة، قرض حسن) على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي: $Y = \text{constant} + b_1.X_1 + \dots + b_8.X_8 + \varepsilon$

حيث:

- Y: المتغير التابع: التمويل والاستثمار
- X1: مراوحة
- X2: بطاقات ائتمان إسلامية
- X3: إجارة منتهية بالتملك
- X4: مضاربة
- X5: استصناع
- X6: مساومة
- X7: مشاركة
- X8: قرض حسن
- ε: تمثل الخطأ العشوائي
- b1, ..., b8: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

معادلة انحدار أدوات التمويل والاستثمار على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (التمويل والاستثمار = 30.991 + 1.156 × المراوحة).

جدول رقم (11)

تحليل الانحدار الخطي التدريجي المتعدد (المتغير التابع: التمويل والاستثمار)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال / غير دال
الحد الثابت	-30.991	47.720		-0.649	.534	غير دال عند 0.05
مربحة	1.156	.086	.978	13.391	.000	دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار = 179.3 F			القيمة الاحتمالية = 0.000			
قيمة معامل الارتباط = 0.978 R			قيمة معامل التفسير المعدل R ² = 0.957			

جدول رقم (12)

المتغيرات المستقلة غير المعنوية

المتغيرات المستقلة المستبعدة من نموذج الانحدار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig
بطاقات ائتمان إسلامية	0.079	0.706	0.503
إجارة منتهية بالتملك	0.039	0.478	0.647
مضاربة	0.013	0.152	0.884
استصناع	0.007	0.065	0.950
مساومة	0.357	2.273	0.057
مشاركة	-0.041	-0.529	0.613
قرض حسن	0.033	0.346	0.740

وتشير نتائج الجدول (11)

أن معادلة الانحدار جيدة حيث إن قيمة F المحسوبة تساوي 179.3 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05. وتبين النتائج أن المتغير المستقل (المربحة) هو المتغير الوحيد الذي له تأثير على المتغير التابع (التمويل والاستثمار)، أما

باقي المتغيرات المستقلة جدول (3) فقد استبعدت من نموذج الانحدار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل منهم أكبر من 0.05. كما بلغت قيمة معامل الارتباط 0.978، ومعامل التحديد (التفسير) R² = 0.957 مما يدل على أن نسبة التباين d الذي فسره المتغير المستقل (المربحة) من تباين المتغير التابع كبير وتساوي 95.7%.

اختبار فرضيات البحث

لذلك يمكن الإجابة عن فرضيات البحث كالتالي:

- الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل بأداة المربحة للأمر بالشراء على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة t) بلغت (13.391) بدلالة إحصائية (0.000). بنسبة تأثير موجبة (0.978). على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني فكلما زاد التمويل بالمربحة زاد حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني، وبالتالي قبول الفرضية وهذا يتوافق مع نتائج تحليل أساليب التوظيف، حيث لاحظ الباحث تفضيل المصارف الإسلامية أداة المربحة للأمر بالشراء عن بقية أدوات التمويل المطبقة في تلك المصارف، وأن جل عمليات التمويل كانت وفق أداة المربحة وبنسبة تزيد على 50%. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (رزوق، محي الدين، 2021) والتي خلصت إلى أن البنوك الإسلامية تعتمد في تمويلها على صيغة المربحة بنسب مرتفعة عن غيرها من الصيغ. وتتفق مع دراسة (ملحم، 2021) التي أشارت إلى تركيز تمويل البنوك الإسلامية في الأردن على البيوع الآجلة والمربحة.

- الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \geq 0.05$) للتمويل بأداة المضاربة على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة t) بلغت (0.152) وبدلالة إحصائية (0.884) وبنسبة تأثير موجبة (0.013) على حجم التمويل والاستثمار في فترة الدراسة، مما يظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل وفق أداة المضاربة على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني، وبالتالي رفض الفرضية.

- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \geq 0.05$) للتمويل بأداة المشاركة على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة t) بلغت (-0.529) وبدلالة إحصائية (0.613) وبنسبة تأثير سالبة (-0.041) على حجم التمويل والاستثمار في فترة الدراسة، مما يظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل وفق أداة المشاركة على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني، وبالتالي رفض الفرضية.

- 4- الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(0.05 \geq \alpha)$ للتمويل أداة الإجارة المنتهية بالتملك على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة (t) بلغت (0.478) وبدلالة إحصائية (0.647) وبنسبة تأثير موجبة (0.039) على حجم التمويل والاستثمار في فترة الدراسة، مما يظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل وفق أداة الإجارة المنتهية بالتملك على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني، وبالتالي رفض الفرضية.
- 5- الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(0.05 \geq \alpha)$ للتمويل بأداة بطاقات الائتمان على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة (t) بلغت (0.706) وبدلالة إحصائية (0.503) وبنسبة تأثير موجبة (0.079) على حجم التمويل والاستثمار في فترة الدراسة، مما يظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل وفق أداة بطاقات الائتمان على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني، وبالتالي رفض الفرضية.
- 6- الفرضية السادسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(0.05 \geq \alpha)$ للتمويل بأداة الاستصناع على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة (t) بلغت (0.065) وبدلالة إحصائية (0.950) وبنسبة تأثير موجبة (0.007) على حجم التمويل والاستثمار في فترة الدراسة، مما يظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل وفق أداة الاستصناع على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني، وبالتالي رفض الفرضية.
- 7- الفرضية السابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(0.05 \geq \alpha)$ للتمويل بأداة المساومة على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة (t) بلغت (2.273) وبدلالة إحصائية (0.057) وبنسبة تأثير موجبة (0.357) على حجم التمويل والاستثمار في فترة الدراسة، مما يظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل وفق أداة المساومة على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني، وبالتالي رفض الفرضية.
- 8- الفرضية الثامنة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند $(0.05 \geq \alpha)$ للتمويل بأداة القرض الحسن على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة (t) بلغت (0.346) وبدلالة إحصائية (0.740) وبنسبة تأثير موجبة (0.033) على حجم التمويل والاستثمار في فترة الدراسة، مما يظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل وفق أداة القرض الحسن على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني، وبالتالي رفض الفرضية.

النتائج

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في أداة التمويل بالمرابحة على حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتمويل في أداة التمويل بالمضاربة والمشاركة والمساومة والقرض الحسن وبطاقات الائتمان الإسلامية على حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية عينة الدراسة.
- تعتمد البنوك الإسلامية في توظيف مواردها بشكل رئيس على أداة المرابحة للأمر بالشراء ثم الاستصناع ثم بطاقات الائتمان والقرض الحسن والمساومة والمضاربة.
- تشكل الودائع الاستثمارية المصدر الرئيس لمصادر التمويل في المصارف الإسلامية
- ارتفعت إيرادات الاستثمار المشترك في البنك الإسلامي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، وتعتبر إيرادات المرابحة المصدر الرئيس لهذه الإيرادات، يليه إيرادات الإجارة المنتهية بالتملك، ثم الاستصناع، ثم عوائد الاستثمار لدى سلطة النقد والمصارف الإسلامية الأخرى.
- يستحوذ قطاع التجارة والتمويل التجاري على نصيب الأسد في استثمارات البنك الإسلامي الفلسطيني، بينما كانت نسب التمويل الأضعف في قطاعي الصناعة والزراعة؛ ليعكس مدى أحجام المصارف الإسلامية عن التمويلات طويلة الأجل، وعن التمويل بأدوات التمويل بالمشاركة والمضاربة المطبقة في المصارف الإسلامية.

التوصيات

- على المصارف الإسلامية تنوع أدوات التمويل المستخدمة فيها، وعدم الاكتفاء بأداة المرابحة للأمر بالشراء، والولوع في أدوات الاستثمار الحقيقي من المضاربات والمشاركات والسلم والاستصناع وغيرها؛ لتأكيد الدور الاستثماري للمصارف الإسلامية.
- يوصي الباحث سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة التي تراقب وتنظم كمية الائتمان الممنوح من المصارف أن تتدخل وتلزم المصارف الإسلامية بتنوع استثماراتها وأدوات التمويل المطبقة فيها.
- إحداث نوع من الانسجام والتوازن في تقديم التمويل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للتماشي مع خطط المجتمع في التنمية الاقتصادية؛ باستخدام أدوات استثمارية تتلاءم مع احتياجات وطبيعة تلك القطاعات.
- زيادة الكفاءة في استخدام الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الفائدة المجتمعية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- البنك الإسلامي الفلسطيني. (2022). التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني، 2011-2021. <https://www.islamicbank.ps/ar>
- جبر، هشام. (2008). إدارة المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان الأردن.
- الخياط، عبد العزيز. (2009). التورق، حقيقته، وأنواعه الفقهية المعروفة والمصرفي المنظم. مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، المنعقدة في الإمارات.
- خوجة، عز الدين. (2014). أدوات الاستثمار الإسلامي. مصرف الزيتونة، تونس.
- سلطة النقد الفلسطينية، <http://pma.ps>.
- شبير، محمد عثمان. (2007). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. ط 6. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- الشلهوب، صلاح بن فهد. (2007). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، السعودية.
- عريقات حربي. (2010). إدارة البنوك الإسلامية. دار وائل عمان، الأردن.
- العيفة، عبد الحق العيفة. المصارف الإسلامية المعاصرة. منشورات البدر الساطع، سطيف، الجزائر.
- قنطقي، سامر مظهر. (2015). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. دار أبي الفداء للنشر، سوريا.
- محمد، أميرة فتحي عوض. (2010). عقود الاستثمار المصرفية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- المعايير الشرعية النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى 2020، إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنامة البحرين
- النجار، أحمد عبد العزيز. (1984). بنوك بلا فوائد. الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Samhan, Hussein Mohammed. (2016). **Principles of Islamic Banking** (in Arabic), Al-Masserah Publishing and Distribution House.
- Al-Sabhani, Abdul-Jabbar. (2014). **The Concise in Islamic Banking: Secular and Islamic Approach** (in Arabic), Halawa Printing Press, Irbid.
- Khalaf, Fleih Hassan. (2006). **Islamic Banks** (in Arabic), Modern Book World for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Iqbal, Z. (2009). **Financial Engineering in Islamic Finance**. Thunderbird International Business Review, 41(4-5), 541-559.
- Qahif, Munther. (1998). **The Concept of Finance in the Islamic Economy** (in Arabic), Juristic and Economic Analysis, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Saudi Arabia, 2nd Ed.
- Ramadan, Ziyad. (2018). **Principles of Financial and Real Investment** (in Arabic), Dar Wael, 7th Ed.

Funding Formulas in Palestinian Islamic Banks and Their Role in Financing and Investment

Dr. Yaser A.T.Ell Shorafa

University Lecturer

Islamic University

Gaza, Palestine

yshorafa@iugaza.edu.ps

ABSTRACT

The purpose of this study is identifying the financing and investment role of the Palestinian Islamic banks financing formulas, by evaluating and the investment role of the Palestinian Islamic bank. The study has employed standers included the area of investing money in these banks, the relative importance of the investment methods, the size of assets, the size of financing and investment, the size of investment income, and the relative importance for investment deposits.

The study has found that the Palestinian Islamic banks relay on Murabahah. In addition, the study shows that there is a positive statistical significance effect of Murabahah financing on the volume of financing and investment in the Palestinian Islamic bank, and there is no statistically significance effect of Modaraba, Musharakah, Istisna, Ijarah and AlqardAlhasan financing on the volume of financing and investment in the Palestinian Islamic bank. The research recommended the Palestinian Monetary Authority, as the body that control and regulates the amount of credit granted by banks, to intervene and oblige Islamic banks to diversify their investments and the financing tools applied in them. Creating a kind of harmony and balance in providing financing between the various economic sectors in line with the society's plans for economic development; Using investment tools that fit the needs and nature of those sectors.

Keywords: *Palestinian Islamic Banks, Islamic Financing Formulas.*



